مؤتمر

إقامة السوق العربية المشتركة
فى ضوء التجارب الأوروبية والآسيوية
القاهرة : ١٥ - ١٦ مارس ١٩٩٨

إعداد : مغاورى شلبى على*

بالتعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبى واتحاد جنوب شرق آسيا (ASEAN) واتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمى (SAARC) واتحاد جنوب أمريكا اللاتينية (Mercosur) ومؤسسة فريدرش ناومان الألمانية عقد بمقر جامعة الدول العربية مؤتمر حول إمكانية إقامة السوق العربية المشتركة فى ضوء التجارب الأوروبية والآسيوية، وقد حضر هذا المؤتمر لفيف من المهتمين بالعلاقات الاقتصادية الدولية من العالم العربى ودول الاتحاد الأوروبى ودول آسيا وأمريكا اللاتينية.

وفى بداية المؤتمر تحدث **الدكتور عصمت عبد المجيد** الأمين العام لجامعة الدول العربية حيث أشار إلى أن موضوع هذا المؤتمر يقع فى صلب نقاش عالمى عن التعاون والتنمية يعود لبضعة عقود من الزمن والذى زاد فى العشرية الأخيرة بمناسبة الحديث عن النظام العالمى الجديد وظاهرة العولمة بتداعياتها السياسية والاقتصادية والثقافية وما صاحبها من انتهاء نظام القطبية الثنائية وتولى الولايات المتحدة منفردة تقريبا قيادة العالم والإنجازات التكنولوجية فى العديد من المجالات الحيوية وإقرار اتفاقية منظمة التجارة العالمية وبدء العمل بها، وكل هذه مؤشرات تدعو إلى الاعتقاد بأن العالم بصدد تغيير فى الأشكال والحدود التقليدية للكيانات والهويات.

* باحث اقتصادى بالمكتب الفنى لوزير الاقتصاد - مصر.

كما أكد على أن العرب متمسكون بالسلام كخيار إستراتيجى إلا أن الوضع المتعثر الذى تمر به عملية السلام يعيد المنطقة إلى حالة التوتر وعدم الاستقرار ويوقف عملية التقدم والتنمية فى المنطقة. وان الغريب فى الأمر أن الولايات المتحدة لم تلعب الدور الحاسم فى إنعاش عملية السلام وحمل إسرائيل على الانصياع لقواعد الشرعية الدولية فى نفس الوقت يلاحظ أن هناك تشدداً غير مبرر مع بعض الدول العربية.

كما أشار إلى تجربة الجامعة العربية مع الاتحاد الأوروبى من خلال الحوار العربى – الاوروبى ومن خلال المشاركة الأوروبية – المتوسطة وأن هناك اتصالات عربية مستمرة للاستفادة من التجربة الأوروبية فى مجال تحرير التجارة والتعرف على الآليات والسياسات والبدائل التى أخذ بها الاتحاد الأوروبى.

وفى إطار فعاليات هذا المؤتمر تم مناقشة مجموعة من الأوراق والدراسات التى درات حول المحاور الرئيسية التالية :

١ – تجربة التعاون الاقتصادى العربى.
٢ – تجربة الاتحاد الأوروبى والمركوزور.
٣ – تجربة منظمة سارك.
٤ – تجربة منظمة الآسيان.
٥ – السوق العربية المشتركة الفرص والمحددات.

وفيما يلى عرض لأهم الأوراق التى قدمت إلى المؤتمر والمناقشات التى دارت حولها:

حول تجربة التعاون الاقتصادى العربى قدم **الأستاذ/ كمال سنادة** نائب رئيس الإدارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية ـ ورقة بعنوان "التعاون الاقتصادى العربى" تناول فيها الخلفية التاريخية للعمل الاقتصادى العربى المشترك بداية من ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى باعتبارهما أهم وثيقتين تضمنت الأسس القانونية للعمل الاقتصادى العربى المشترك وأنشأت إطار هذا العمل المتمثل فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى وتناولت الورقة أهم إنجازات العمل العربى المشترك على محاوره المختلفة والتى تمثلت فى الآتى :ـ

١ـ محور التجارة

ـ تم المصادقة على اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم الترانزيت بين دول الجامعة فى عام ١٩٥٣.

- إقرار اتفاقية بشأن إنجاز جدول موحد للتعريفة الجمركية فى عام ١٩٥٦.
- إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول جامعة الدول العربية فى عام ١٩٥٧.
- اتخاذ قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤.
- إقرار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى فيما بين الدول العربية عام ١٩٨١.

ب - محور المال والاستثمار :

- تم إبرام اتفاقية تسوية المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال فى عام ١٩٥٣.
- إبرام اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية فى عام ١٩٧٠.
- إبرام اتفاقية تسوية المنازعات بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطنى الدول العربية الأخرى فى عام ١٩٧٤.
- إبرام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال فى الدول العربية عام ١٩٨٠.

كما تم إنشاء عدد من مؤسسات التمويل العربية وهى :-

- الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى وبدأ أعماله فى عام ١٩٧٤ وقد ساهم هذا الصندوق فى تمويل عدد من المشروعات فى الدول العربية بنحو ٩ مليار دولار أمريكى بنهاية عام ١٩٩٦.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وبدأت مباشرة نشاطها عام ١٩٧٥.
- صندوق النقد العربى وأنشئ عام ١٩٧٥ وساهم الصندوق فى تمويل عدد من المشروعات فى الدول العربية بنحو ٣ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩٦.

جـ - محور العمل :

تم فى إطار منظمة العمل العربية إقرار عدد من الاتفاقيات التى تهدف إلى تسهيل وتنظيم انتقال الأيدى العاملة العربية وأول هذه الاتفاقيات اتفاقية الوحدة العربية ذاتها حيث إنها هى أول اتفاقية نصت على حرية تنقل الأشخاص والإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادى وتليها "الاتفاقية العربية لتنقل الأيدى العاملة رقم ٢ لعام ١٩٧٦" والتى لم ينضم إليها سوى مصر والعراق وسوريا والأردن والسودان وليبيا.

وفى النهاية تناولت الدراسة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى تم الاتفاق على إنشائها بناء على قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٣١٧ لعام ١٩٩٧، وأشارت إلى أن هذه المنطقة استندت فى الأساس إلى اتفاقية تيسير التجارة العربية الموقعة عام ١٩٨٨ وأنه قد تم إنشاء لجنة لمتابعة التنفيذ للتأكد من أن القوانين والإجراءات التنفيذية فى الدول العربية قد عدلت بما يتماشى ومتطلبات المنطقة الحرة،

هذا إلى جانب تشكيل لجنة لقواعد المنشأ ولجنة للمفاوضات التجارية.

وحول "السوق العربية المشتركة والتحول إلى اقتصاد السوق فى الدول العربية" قدم الدكتور/ **مصطفى محمد العبد الله** من جامعة دمشق بحثا تناول فيه أهم السمات الإقتصادية للبلدان العربية وهى عدم التجانس الاقتصادى والسياسى والاجتماعى بين الدول العربية حيث هناك تفاوت على المستوى الاقتصادى ممثل فى تفاوت حجم الموارد البشرية والموارد الطبيعية ومستوى وحجم وسائل الإنتاج والتقدم الفنى والتفاوت فى توزيع الدخل وحجمه، وعلى المستوى السياسى هناك تفاوت بين أنظمة الحكم فهناك النظام الملكى والجمهورى والعشائرى والعسكرى، وغيرها وكذلك نظام الحزب الواحد أو التعددية الحزبية، أما على المستوى الاجتماعى فهناك تفاوت فى مستوى التعليم ونسبة الأمية ومستوى الخدمات الصحية.

وقد ميزت الدراسة بين أربع مجموعات من الدول العربية من حيث إجمالى الناتج المحلى وهى :

المجموعة الأولى : وتضم الإمارات – السعودية – عمان - قطر - ليبيا - الكويت ، ويبلغ الناتج الإجمالى لها ٤ر٦٤٪ من إجمالى ناتج البلدان العربية فى حين يمثل سكانها ٨ر٩٪ من إجمالى السكان فى الوطن العربى.

المجموعة الثانية : وتضم البحرين وتونس وسوريا ومصر والجزائر والعراق ويبلغ الناتج الإجمالى لها ٦ر٢٩٪ من إجمالى الناتج المحلى للوطن العربى ويمثل سكانها نحو ٨ر٥٤٪ من إجمالى سكان الوطن العربى.

المجموعة الثالثة : وتضم الأردن ولبنان والمغرب ويبلغ الناتج الإجمالى لها نحو ٤ر٤٪ من إجمالى الناتج المحلى للوطن العربى فى حين يبلغ سكانها نحو ٩ر١٤٪ من إجمالى سكان الوطن العربى.

المجموعة الرابعة : وتضم جيبوتى والصومال والسودان وموريتانيا واليمن ويبلغ الناتج المحلى لها نحو ٦ر١٪ من إجمالى الناتج المحلى للوطن العربى فى حين يبلغ سكانها نحو ٥ر٢٠٪ من إجمالى سكان الوطن العربى.

وتؤكد الدراسة على الفارق الكبير فى متوسط دخل الفرد فى الوطن العربى من دولة إلى أخرى حيث يبلغ دخل الفرد فى الصومال ٢٦٠ دولار فى حين يصل إلى نحو ١٨٠٠٠ دولار فى الكويت.

فى نفس الوقت تشير الدراسة إلى المميزات المشتركة للدول العربية والمتمثلة فى سوء استغلال الموارد الاقتصادية، والاعتماد على سلعة واحدة وتخلف الهياكل الإنتاجية وانخفاض الانتاجية وضيق السوق المحلية والاعتماد على التجارة الخارجية وضعف القاعدة التكنولوجية.

كما تقسم الدراسة الدول العربية من حيث التصحيح الاقتصادى وإعادة الهيكلة إلى ثلاث مجموعات هى :

المجموعة الاولى : وهى الدول المصدرة للنفط وترى الدراسة أن هذه الدول عليها أن تعمل على تخفيض عجز الموازنة الحكومية وعجز ميزان المعاملات الجارية إلى المستوى الذى يمكن احتماله.

المجموعة الثانية : وهى الدول العربية متوسطة الدخل وهذه الدول تواجه ظروفا اقتصادية فى غاية الصعوبة مثل تراجع أسعار النفط وتراجع تحويلات العاملين بالخارج وكساد أسواق المواد الأولية وتدهور شروط التبادل التجارى مما أدى إلى تزايد حجم مديونيتها الخارجية وخدمة هذه الديون وتزايد عجز الموازنة الحكومية وارتفاع معدلات التضخم والمبالغة فى أسعار الصرف.

المجموعة الثالثة : وهى الدول العربية منخفضة الدخل وهى دول أكثر عرضه للصدمات الخارجية بسبب المديونيات الخارجية الثقيلة والعجز المزمن فى الموازنات الحكومية والميزان التجارى وارتفاع معدلات التضخم وضعف البنية التحتية.

وقد أدت هذه العوامل التى تعانى منها كل مجموعة إلى زيادة قناعة الدول العربية بأهمية سياسات الإصلاح الاقتصادى وضرورة الاستمرار فيها وأن نجاح هذه السياسات يتطلب ان تكون منسجمة مع الظروف الداخلية لهذه الدول والظروف الدولية وأن يكون هناك حد أدنى من التوافق بين السياسات الاقتصادية المطبقة.

وقدم **الاتحاد العام لمقاولات المغرب** ورقة عمل بعنوان "التكتلات الاقتصادية والسوق العربية المشتركة" أوضحت أن التغيرات السريعة فى موازين القوى الدولية وزيادة حدة المنافسة بين التكتلات الاقتصادية الدولية فى أوروبا وفى دول شرق آسيا سوف يكون لها تأثيرها على البلدان العربية ، ولذلك فإن الدول العربية ليس لديها خيار سوى العمل على تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بينها وإستغلال العوامل المشتركة التى تعزز هذا التعاون. كما أشارت الورقة إلى منطقة التجارة الحرة العربية وطالبت بضرورة التزام كافة الدول العربية بها وأن التدرج فى قيام منطقة التجارة الحرة العربية لابد أن يصاحبه تعزيز

الإنتاج فى المجالات الصناعية والزراعية والخدمية وتنسيق السياسات النقدية والمالية والضرائبية والجمركية بين الدول العربية وكذلك تعديل القوانين الاقتصادية التى يجب أن تتوافق مع المتغيرات الإقليمية والدولية وأن يكون هناك تنسيق بين الحكومات والمنظمات المتخصصة والقطاع الخاص.

وكذلك طالبت الورقة بتعبئة الإرادة السياسية العربية وتوفير المناخ المناسب لإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها الخيار والفرصة الأخيرة أمام الدول العربية .

وقدم **الأستاذ/ سعيد الطويل** – رئيس رجال جمعية الأعمال المصريين ورقة بعنوان "دور القطاع الخاص فى تدعيم التعاون الاقتصادى فى الوطن العربى" أوضح فى بدايتها أن القطاع الخاص لم يكن له دور فعال فى تدعيم التعاون العربى فى الماضى وذلك يرجع إلى عدم دعم القيادة السياسية له وانفراد الحكومات العربية برسم السياسات الإقتصادية والقيام بالانشطة الاقتصادية دون إعطاء فرصة للقطاع الخاص، وأن القطاع الخاص يمكن ان يلعب دوراً أساسيا فى تدعيم التعاون الاقتصادى العربى وأن هذا يتطلب تغلب الدول العربية على العديد من المشاكل التى تعوق القطاع الخاص عن القيام بهذا الدور وهى :

– القصور الحاد فى وسائل النقل والمواصلات.

– الإجراءات البيروقرطية التى تحكم التجارة الخارجية والاستثمار فى الدول العربية.

– عدم وجود مواصفات عربية وتباين التعريفات والرسوم الجمركية من دولة إلى أخرى.

– نقص التفاصيل الفنية والتنفيذية وتحديد دور القطاع الخاص فى الاتفاقيات الاقتصادية العربية ، ولكى يتمكن القطاع الخاص من القيام بالدور المنوط به فى تدعيم التعاون الاقتصادى العربى تطالب الدراسة الحكومات العربية بتوفير البيئة المواتية لعمل القطاع الخاص ودعوته للمشاركة فى دراسة ووضع ومراجعة القوانين الاقتصادية والاتفاقيات الجديدة وكذلك إزالة العقبات التى تحول دون نفاذ القطاع الخاص إلى الأسواق العربية واعطائه الفرصة للقيام بدوره فى القضايا العالمية مثل البيئة والتنمية البشرية والجانب الاجتماعى العربى.

فى نفس الوقت تطالب الدراسة بأن يقوم القطاع الخاص العربى بجهود كبيرة للإسراع فى ملء الفراغ الناتج عن انسحاب الحكومات العربية التدريجى من العمل

الإنتاجى والخدمى لأن ذلك هو الدور الحقيقى له وتؤكد الورقة فى النهاية على أن تضافر جهود القطاع الخاص والحكومات العربية لإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لن يتم إلا من خلال تغليب النظرة طويلة الأجل للمصالح المشتركة للدول العربية على النظرة قصيرة الاجل للمصالح القطرية.

وقـدمت **سكرتارية منظمـة الآسيـان** ورقة بعنوان "منظمة الآسيان: المؤسسات ، الآليات والهياكل" تناولت تطور تجربة تكتل الآسيان منذ بدايته حتى الآن وأشارت إلى أن أمور هذا التكتل كانت تدار فى البداية من خلال اجتماعات وزراء الخارجية فى الدول الأعضاء ولكن بعد فترة تبين أن كافة الموضوعات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية لا يمكن أن تترك كلها لوزراء الخارجية ولذلك تم فتح محاور جديدة للتعاون من خلال وزراء الاقتصاد والمالية والمواصلات وغيرها، وكان هذا بداية لتوسيع مجالات التعاون بين الدول الأعضاء. أشارت إلى دور سكرتارية الآسيان والتى كانت لها دور محدود خلال السنوات العشر الأولى من تجربة الآسيان ولكن بعد ذلك تم تطوير هذه السكرتارية وذلك لتقوم بمتابعة القرارات الصادرة عن اجتماعات الآسيان والتى أصبحت اجتماعات كثيفة وصلت الي ٤٠٠ اجتماع فى العام الماضى تم عقدها سواء داخل المنطقة أو خارجها.

كما أشارت الورقة إلى الحوارات التى فتحتها منظمة الآسيان مع كافة الشركاء التجاريين والاقتصاديين مثل الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلاند ومنظمة UNDP واليابان وأستراليا، كما أن المنظمة تعطى أهمية لكافة الدراسات التى تجرى فى المنطقة حول تدعيم التعاون بين الدول الأعضاء وذلك للاستفادة من الأفكار الجديدة كما ترسل مندوبين عنها لحضور اجتماعات المنظمات الأخرى لنقل خبرات هذه المنظمات كما تعطى دورا هاما للقطاع الخاص فى تدعيم التعاون بين الدول الأعضاء حيث هناك تمثيل للغرف التجارية وغيرها فى مؤسسات الآسيان.

وقـدم **الدكـتور/ رأفت الشـيخ** -عميد معهد الدراسات الآسيوية بالزقازيق ورقة بعنوان"السوق العربية المشتركة فى ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة" تناول فيها عرضا تاريخيا مفصلاً لقيام السوق الاوروبية المشتركة منذ معاهدة روما وكيف أن الدول الأوروبية حققت هذا التقدم فى كافة مجالات التعاون رغم الاختلافات الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية وذلك لأنها فصلت المشاكل السياسية عن إطار العمل الاقتصادى المشترك، وتشير الدراسة إلى إمكانية تأثر المنطقة العربية بالوحدة الأوروبية وان الدول العربية مطالبة بالإسراع فى تحقيق السوق المشتركة وليس عليها أن تبدأ من حيث بدأت السوق الأوروبية المشتركة وذلك لأن هناك العديد من التطورات التى تشجع

على قيام التكتل العربى وهى :

- تراجع دور الدولة الاقتصادى فى البلاد العربية.
- تحويل العديد من المشروعات العامة العربية إلى القطاع الخاص.
- السماح للبنوك والشركات الأجنبية بالمشاركة فى ملكية رؤوس أموال المشروعات المملوكة للدولة فى البلاد العربية.

وترصد الدراسة مجموعة من الركائز يمكن الاستفادة منها لقيام السوق العربية المشتركة وهذه الركائز هى :

- وجود البترول كعامل حاسم فى النشاط الاقتصادى العربى حاليا ومستقبلاً.
- ما فرضه انخفاض أسعار النفط من اتجاه الدول العربية نحو تنويع القاعدة الإنتاجية لها.
- وجود مناخ استثمارى جيد فى البلاد العربية لإعادة توطين الاستثمارات العربية المهاجرة إلى خارج الوطن العربى.
- الاعتماد على استيراد السلع العربية لسد الحاجة إلى الواردات قبل الاستيراد من خارج الوطن العربى.
- تدعيم دور صندوق النقد العربى ليساهم فى إقامة المشروعات فى البلاد العربية وفقا لشروط إقراض ميسرة وتجنب التعامل مع صندوق النقد الدولى بشروطه المجحفة.
- تطوير عمل المؤسسات العربية للاستثمار لتعمل على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية بين البلاد العربية.
- إعادة ترتيب المنظمات العربية التابعة للجامعة العربية بحيث يتم إعداد خططها وبرامجها وموازناتها فى وقت واحد من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى لضمان التنسيق بينها.
- تكثيف الاهتمام بمؤسسات التنمية العربية القطرية والإقليمية لزيادة العون العربى للدول العربية الأقل نمواً.
- تحقيق الأمن القومى العربى سياسيا على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وكذلك فى المجال الاقتصادى بزيادة الاكتفاء الذاتى من السلع وخاصة السلع الغذائية.

ملاحظات ختامية :

كان هذا المؤتمر فرصة جيدة أمام البلدان العربية وجامعة الدول العربية ومنظماتها والقائمين على العمل العربى المشترك للاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأوروبية والآسيوية فى مجال التكامل والتعاون الاقتصادى وخاصة أصحاب تلك التجارب الناجحة

مثل الاتحاد الأوروبى، وكان من المفترض ومن الأجدى والأفيد أن تتركز أعمال هذا المؤتمر حول عوامل نجاح التجارب الدولية فى مجال التكامل الاقتصادى، وعوامل عدم نجاح التجربة العربية، وكيف يمكن للدول العربية أن تأخذ من هذه التجارب ما يتفق مع ظروفها لتفعيل وإنجاح التكامل الاقتصادى العربى، وتزداد منطقية هذا الافتراض بأنه يتفق مع عنوان وموضوع المؤتمر وهو "اقامة السوق العربية المشتركة فى ضوء التجارب الأوروبية والآسيوية" ولكن من متابعة فعاليات هذا المؤتمر ومساهمات الدول العربية فيه نلاحظ أن المشاركين من الدول العربية قد سلكوا مسلكا مختلفا حيث انشغل البعض بعرض المشاكل الخاصة لبلاده ومقدمته لإنجاح العمل العربى المشترك، وهناك من انخرط فى سرد تاريخى عقيم لرحلة العمل العربى المشترك متبعا فى ذلك أسلوب "جلد الذات" و "البكاء على الأطلال" مما جعل المشاركين من الدول غير العربية يشفقون علينا نحن العرب ويأسوا لحالنا وهو ما كان واضحا من تعليقات هؤلاء المشاركين، وكان من الأمور المستفزة خلال هذا المؤتمر أن نجد من المتحدثين العرب من يستفيض فى تناول ما يعرف بالسوق الشرق أوسطية وتخوفات الدول العربية من دخول إسرائيل إلى هذه السوق ، وكذلك معوقات عملية السلام وتضحيات الشعب الفلسطينى بل وهناك من تطرق إلى المشاكل الحدودية بين البلاد العربية وكل هذه أمور فى اعتقادى بعيدة عن موضوع المؤتمر وتجور على الهدف الأساسى له.

وهذه الحالة من عدم الاتفاق بين الدول العربية حول الموضوعات والأهداف والأسلوب الذى يجب عليهم مخاطبة أصحاب التجارب الأخرى به يؤكد أننا نحن العرب فى كثير من الأحيان لا نستطيع تحديد ما نريده بدقة ونضيع الفرص المتاحة أمامنا حيث إن خبرات الخبراء من الدول الأوروبية والآسيوية الذين حضروا هذا الموتمر تدفع فى مقابلها مبالغ كبيرة لو تم طلبها فى صورة رسمية وبعيداً عن المؤتمرات.

وهذه النقاط تجعل هناك أهمية لطرح اقتراح هام وهو أن يعاد النظر فى أهداف وأسلوب إدارة المؤتمرات سواء التى تعقد تحت مظلة جامعة الدول العربية أو إحدى منظماتها أو بالمشاركة مع جهات أخرى عربية أو غير عربية وذلك حتى لا تتحول المؤتمرات إلى ساحات لجلد الذات العربية أو البكاء على ما فات أو طرح القضايا الخاصة لكل بلد عربى وعدم مراعاة موضوع المؤتمر وأعتقد أن معالجة هذا الاقتراح يجعلنا نتفادى أن تكون مؤتمراتنا مجرد مكلمة (ساحات للكلام) وألا نجد توصيات المؤتمر الأول الذى عقد حول أحد الموضوعات الذى تهتم به إحدى منظمات جامعة الدول العربية وتحت رعايتها فى عام ١٩٧٦ هى نفس توصيات المؤتمر الثانى عشر حول نفس الموضوع وتحت رعاية نفس المنظمة العربية.